الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان

الدكتور : المكي دراجي
كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة الوادي -

الملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى إبراز أهم الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، وهذا بحكم ما روّج من إيجابيات العولمة، التي تهدف إلى تعميم وفرض نموذج معين على كل الدول، هذه النزعة الإجبارية غير المخيرة هي التي تمخضت عنها إفرازات سلبية غير متوقعة، وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الورقة البحثية.

Résumé:

Notre objectif à partir de cet article, est de montrer les conséquences négatives les plus importantes de la mondialisation sur les droits de l'homme. Cela, est à cause de ce qui a' été réputé des avantages de la mondialisation et qui ont pour but- de généraliser et d'imposer un modèle précis pour tous les pays.

Cette qualité obligatoire non choisie a entrainé des réflexions négatives incroyables, c'set ce que nous allons essayer d'éclaircir dans cet exposé.

مقـــدمـــة:

يبدي المؤيدين للعولمة والمتحمسين لها انبهارا شديدا لمدى كفاءة التكنولوجيا الحديثة وقوتها، وثمة ثقة تامة بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة على تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع، على الأقل على المدى الطويل من جهة، ومن جهة ثانية للاستفادة من الممارسة الحقوقية (حق المواطنة، دولة القانون، الديمقراطية..) من شعوب ودول إلى شعوب ودول أخرى، كما يبدون تفاؤلا بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة نفسها على دعم وتقوية الثقافات الوطنية ولكن نسي هؤلاء واستهانوا بالآثار السلبية للعولمة في الاستقلال الثقافي والحضاري وحقوق الإنسان[1] خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، وهو ما سنعمد إلى توضيحه كما يلي:

I. معنى العولمة وآلياتها
II. تعريف حقوق الإنسان وتصنيفاتها
III. الإفرازات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان

I. معنى العولمة وآلياتها:

1. معنى العولمة:

هناك نواحي متعددة لمعنى العولمة، ولهذا سوف نحاول تقديم بعض التعاريف المختلفة كالآتي:

أ. المعنى السياسي للعولمة:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسويق الديمقراطية باسم العولمة، وهي الإطار السياسي للفكر الرأسمالي أي نظام الحكم الذي تطبقه الدول الرأسمالية والدول التي تسير على شاكلتها وهي تعني عند معتنقيها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، بالنظام الذي يضعه لنفسه، ولذلك دأبت على دعوة الدول إلى تطبيق الديمقراطية باعتبارها مجموعة مفاهيم عن الحياة، والدول التي تسير في مخططها تمارس عليها شتى الضغوط بما تملك من سيطرة سياسية وسيطرة على وسائل الإعلام العالمية...[2].

وبالتالي أمكن القول أن العولمة بالمعنى السياسي هي خضوع مجموع الفاعلين الدوليين لنفس القواعد، نفس القيم، نفس المعايير، نفس الممارسات، ونفس المؤسسات[3]،

وبالأحرى فهو العمل على تعميم نمط معين من الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ...

ب. المعنى الاقتصادي للعولمة :

اجتهد الكثير من الباحثين في المجال الاقتصادي في تعريف مفهوم "العولمة" الاقتصادية واستقروا تقريبا في أطروحاتهم على مصطلح تعميم النظام الرأسمالي في كل دول العالم، وإذا أردنا أن نزيد من تغلغلنا لمفهوم العولمة نستطيع أن نعرّفها برفع للحواجز والقيود أمام المال والتجارة والاستثمار والثقافة بكل أنواعها واستبدالها بأخرى ذات صبغة عالمية وإذابة القوانين الداخلية والخارجية للدولة في بوتقة الشروط والظروف الخاصة بالمرحلة الحالية، وتطويعها لخدمة النظام الرأسمالي العالمي... ولقد كانت بداية استخدام مفهوم العولمة الاقتصادية في بداية الخمسينيات من القرن الماضي[4]، ولقد كان الهدف الأساسي من كل ذلك هو تعميم اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر أو الرأسمالي.

ج. المعنى المالي للعولمة :

تشير العولمة المالية إلى ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي برز أكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979ـ1982، ثم باقي الدول الصناعية الرئيسية بعد ذلك، ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشر تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فطوال مسارها التاريخي لم تصل درجة التكامل بين الأسواق المالية مثلما هي عليه الآن[5] من جهة، ومن جهة ثانية فقد شهدت الأسواق المالية والبورصات العالمية انهيارات فاضحة مما كلف الاقتصاد العالمي خسائر بآلاف الملايير من الدولارات متسببا في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية[6].

د. المعنى الاجتماعي للعولمة :

المجتمع هو مجال يختمر ويتجذر فيه كل متغير، وبالتالي هو مجال حركية مسار العولمة من خلال العناصر الآتية[7]:

1. الهجرات المختلفة خاصة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة.
2. كثافة التراكمات في مناطق الاحتكاك و المدن الكبرى.
3. تنامي البرجوازية الصغيرة من المستهلكين وظهور طبقة برجوازية كوكبية.
4. اندثار الهياكل الجوارية: البلدية، الحي، الأسرة في كثير من المجتمعات.

5. انتشار ظاهرة التواصل الاجتماعي عبر الشبكات العنكبوتية وزيادة مخاطر العزلة الاجتماعية والنفسية لقطاعات كبيرة من البشر بسبب العيش في الواقع الافتراضي الغازي

6. التطور المتزايد للاستهلاك الجماعي (الواسع) والانتقال إلى مجتمع الاستهلاك الكيفي

7. البحث عن كيفية استغلال أوقات الفراغ المتزايدة في الطفولة والممتدة إلى سن الثلاثين، والكبر (الذي يبدأ في الخمسين من العمر)، وأوقات الفراغ لنهاية اليوم والأسبوع والسنة.

8. تدفع السياحة إلى تطبيع أماكن الحياة (التغذية، السكن، الصحة، أمن السواح ...) وإدخال التبادل النقدي في المجتمعات الفقيرة والعلاقات الإنسانية العابرة.

وباختصار فإن معنى العولمة الاجتماعية هي محاولة قفز المجتمعات التقليدية بكل قيمها وأنماطها المعيشية، والاستهلاكية إلى مجتمعات متقدمة ومتطورة، والقصد هنا هو توحيد المنظومة الاجتماعية لتصبح كتلة واحدة وموحدة في الملبس والمأكل والسلوك...

هـ. المعنى المعلوماتي للعولمة:

وهي تعني عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات، حيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم ستكون لها على نحو متزايد انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية، كما تقوم العولمة المعلوماتية على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون الأخذ بعين الاعتبار الحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم[8].

و. المعنى الإعلامي للعولمة:

وهي تلك الإنجازات التقنية المتسارعة خاصة في مجال الإعلام، إذ باتت المسافة الزمنية الفاصلة بين الأفكار وتجسيدها متقلصة إلى أبعد الحدود ويطغى عليها هاجس الاستهلاك، الذي يحضّر الكون حقلا بشريا متوحدا، وإذا كانت هذه النظرة في شموليتها حديثة العهد، فإن الإعلام في حالاته الأولى أي الخبر في معانيه التقليدية، هو حامل أساسي للكونية في الاتصالات، ويعتبر الخبر بذرة العولمة الأولى، إنه عصب الصحافة قولا وكتابة، وهو الطامح إلى تحقيق سرعتها...، ويمنح الخبر لهذا المعنى سلطات عالمية...غير محدودة وغير نهائية[9].

ز. المعنى القانوني للعولمة:

يمكن القول بأنها تعني ببساطة عملية توحيد للقوانين وجعلها عالمية الطابع تشريعا وتنفيذا وتطبيقا (قضائيا)، وخاصة ما يتعلق منها بالقوانين الناظمة لمسائل التجارة وحقوق الإنسان وتدفق الأموال وغيرها، وهذا بعدما تم دسترة جل النظم السياسية، وما يعنينا هنا أساسا، هو العولمة القانونية في مجال حقوق الإنسان[10].

ي. المعنى البيئي للعولمة :

الجديد في عالمنا المعاصر هو أن البيئة أصبحت تساهم في تنامي الوعي بالعولمة عبر المخاوف من تدهور المواد المتاحة وظواهر التلوث المتفاقمة، وبالتالي فالعولمة البيئية هي توحيد جهود التضامن الدولي لمكافحة التصحر، والكوارث والخواطر التقنية، والتلوث الصناعي الدائم والأوبئة والأمراض المتنقلة، ومخاطر الحروب البيولوجية والكيمياوية، ومخاطر عمليات التعديل والتلاعب الجيني للنباتات والحيوانات...[11].

بعد أن تعرضنا للمعايير الثمانية المختلفة للعولمة يمكن القول إجمالا بأن العولمة هي مذهب سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يهدف إلى إزالة الحدود بين دول العالم أمام نقل البضائع والأموال والمعلومات والأفكار والثقافات، بحيث لا يعترض هذا كله أية عوائق أو حدود أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة من خلال تحويله إلى قرية صغيرة يتبادل الأعضاء فيها المنافع من خلال التقدم الهائل لتكنولوجيا المعلومات، ويرى آخرون أنها سيطرة أو هيمنة أمريكية على العالم لأمركة كل شيء، لذلك فهم يرونها ظاهرة استعمارية جديدة[12].

وبخصوص التعريف الأنسب والذي يخدم هذه الورقة البحثية هو ما قدمته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها "54" بأنها: ذاك المسار الذي لا يعد مسارا اقتصاديا، وإنما كذلك يحتوي بعدا اجتماعيا، سياسيا، بيئيا، ثقافيا، وقانونيا، فهي نتاج تزايد الاعتماد المتبادل ليس فقط في الميدان الاقتصادي بين الدول، بل كذلك بين الشعوب والمجتمعات، وفي كل الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني فالعولمة ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد متعددة أوجدتها الظروف العالمية، ومؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول، وذلك بدرجات وانعاكسات متفاوتة[13].

II- آليـــات العولـــمة :

يمكن حصر آليات العولمة مثلما أشار إلى ذلك د/ عمار جفال في[14]:

- الشركات المتعددة الجنسيات.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك العالمي.
- المنظمة العالمية للتجارة.

- المنظمات غير الحكومية.

أ. **الشركات المتعددة الجنسيات :**

يمكن القول بأننا نشهد مرحلة الانتقال من الدولة ـالشركة إلى الشركة ـ الدولة، ويقدم المحللون نموذج شركة دايوو الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور، حيث تمثل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام[15].

أخذت الشركات المتعددة الجنسيات منذ بداية التسعينيات في النمو بقوة، ففي عام 1990 كان هناك إجمالي 35 ألف شركة مع 150 ألف فرع منتشرة عبر العالم، وفي 1997 غطى العالم 450 ألف فرع ينتمي إلى 53 ألف شركة متعددة الجنسيات، و يحسب حجم تصديرها بثلث إجمالي العالم[16].

كما أحصت المنظمة العالمية للتجارة أكثر من 60 ألف شركة متعددة الجنسيات (في المال والتجارة والخدمات... الخ) في العالم، وتدير هذه الشركات بمجموعها أكثر من 1.5 مليون فرع منتشرة في جميع بلدان العالم ماعدا أفغانستان وبعض الأماكن الأخرى المحرومة، ولكن المهم منها هي الـ300ـ500 الأمريكية والأوروبية واليابانية التي بمجموعها تسيطر على التجارة، وفي عام 2002، تم تحقيق ثلث المبادلات التجارية في داخل هذه الشركات العابرة للقارات، ولنأخذ مثالا على ذلك شركات فيليبس (Philips) أو اكسون (Exon) أو نستله (Nestlé) .....[17].

إلى غاية 2010/01/01 يوجد في العالم ما يقارب 90.000 شركة متعددة الجنسيات لها أكثر من 300.000 فرع (شركة تابعة) وكان هذا العدد يساوي 11000 شركة متعددة الجنسبات سنة 1975م لها 82000 فرع[18].

كما بلغ إجمالي استثمار هذه الشركات سنة 2003، 560 مليار دولار[19].

نستطيع أن نقول أن الشركات المتعددة الجنسيات، أو العابرة للقوميات تعتبر من بين الأدوات الرئيسية للعولمة الاقتصادية فبواسطتها تتم عملية تدويل، أو الأصح عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والتصريف، ومجمل العمليات المالية والتجارية، وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك، ويسيطر عدد محدود من هذه الشركات على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي، إذ يقدر البعض دخل 500 من هذه الشركات العملاقة، بنصف الناتج الإجمالي في العالم كله، منها حوالي 471 شركة في البلاد الصناعية، فهي إذن تمثل السلطة التي تدير العولمة، وبدون أن يكون لها هوية ظاهرة معلنة، أو ولاءات وطنية، والأهم من ذلك أنها لا تتحمل أية مسؤولية كما هو شأن السلطات الرسمية، كما أنها لا تخضع للمساءلة[20].

ب. **صندوق النقد الدولي :**

لقد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان يعملان كما هو معروف بالتنسيق مع المصالح القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة، ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته باستعمار السوق، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق، وهي وضعية لم يعرف التاريخ مثيلا لها[21].

رغم المعارضة التي كانت تبديها الدول المدينة خاصة البلدان النامية على مشروطية الصندوق، والذي قام بإعادة النظر في هذه الشروط خاصة سنتي 1979 و1988، وبالرغم من كل هذا إلا أن الحصيلة من حيث التطبيق هي تعزيز قبضة الصندوق على السياسة الاقتصادية للبلدان المدينة[22].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن معاملات الصندوق لم تكن شفافة في التعامل مع الدول أثناء منح القروض، بمعنى أنه يستخدم مبدأ ازدواجية المعايير أثناء تعاطيه مع دول الجنوب أو الدول النامية مقارنة مع الدول الكبرى أو التي تربطه بها مصالح والسبب الرئيسي في ذلك يعود لتصويت الأعضاء داخل الصندوق.

إن الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء لأنه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره، في الميدان النقدي والمالي، ويسري هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك العالمي والمؤسسة المالية الدولية، ومصارف التنمية الجهوية... إن توزيع القوة الصوتية على أساس قيمة المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية، فنجد مثلا زيادة حقوق التصويت لليابان لا تتزايد إلا بصورة ضعيفة ... رغم تعاظم قدرتها الاقتصادية والأهمية النسبية لتجارتها الخارجية[23].

كما أثبت الواقع أن صندوق النقد الدولي لم يستطع حل الأزمات المالية الدولية، بمعنى أنه لم يستطع أن يقدم الحلول المناسبة للعديد من الأزمات المالية الدولية كأزمة المكسيك سنة 1994 عندما هبطت قيمة البيزو المكسيكي هبوطا شديدا مع 50% في أسبوع واحد، الأمر الذي كان له الأثر الواضح في واشنطن ونيويورك وكذلك في دول أمريكا الوسطى والجنوبية...[24] وكذلك لم يستطع صندوق النقد الدولي إنقاذ

الجزائر في التسعينيات عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية والسياسية في الجزائر داخليا وخارجيا.

بل وأكثر من ذلك فها هو صندوق النقد الدولي الذي بقي عاجزا على فك ألغاز الأزمة النقدية العالمية الحالية يطلب من الجزائر إقراضه بحكم الوفرة المالية التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة، هذا بعد أن سدّدت له كل ديونها.

إن التحولات الجديدة في العالم شماله وجنوبه والتي تهدف إلى عولمة الخصوصية الحضارية الغربية في التطور الاقتصادي قد ساهمت في تدويل الاقتصادات المحلية وعولمة رأس المال وأدت إلى تنامي الاقتصاد الرمزي المضاربي على حساب نمو الاقتصاد الحقيقي وتضاءلت كفاءة صندوق النقد الدولي في توجيه أسواق النقد والمال توجيها يقلل من اضطراباتها ومخاطر وانعكاساتها السلبية على اتجاهات الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية فعجز الصندوق مثلما أشرنا عن التنبؤ بالأزمات الآسيوية وغيرها وعجز عن تقدير إمداداتها، ولهذا فالتحدي الحقيقي للصندوق القائم اليوم هو كيفية توجيه قوى السوق صوب الأداء الاقتصادي العالمي السليم... وأمام هذه المستجدات في العلاقات الدولية الاقتصادية بات من الضروري لقوى العولمة العمل على إقامة نظام نقدي عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولي بأسره[25].

ج. البنك العالمي :

يعد البنك العالمي آلية من آليات العولمة فخلال الستينيات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوروبا وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التي تتعاظم فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى الخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات والسبعينيات، أما الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالي فلم تكن تحضى بأية مساعدات تستحق الذكر بل أحيانا كانت توضع في القائمة السوداء للبنك[26].

أمّا بخصوص الأسواق المالية العالمية فهي المصدر الأساسي لرأسمال البنك، وبخصوص ديون البنك الدولي التي تمّ تكوينها في 1973/12/31 والمقسمة إلى 131 حصة إجبارية، ويتعامل البنك العالمي بواسطة 14 عملة وبمبلغ إجمالي 9.056 مليون دولار وإلى غاية 1973/12/31 ضخ البنك العالمي في السوق المالي 230 حصة بمبلغ مقدر 15.736 مليون دولار[27].

ويشير تقدير البنك العالمي المالي لعام 2001 إلى قيام المؤسسة بإقراض الدول الأعضاء ما يزيد على 17 مليار دولار، وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها 05 سنوات، قابلة للتجديد ويتكون مجموعة البنك العالمي من خمس مؤسسات وهي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- مؤسسة التنمية الدولية.
- مؤسسة التمويل الدولي.
- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.
- المركز الدولي لتسوية نزاعات للاستثمار[28].

لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية البنك العالمي أهدافه[29]:

1. مساعدة إعادة تعمير وإنماء البلدان الأعضاء بتسهيل توظيف الرأسمال لأغراض منتجة، بما في ذلك ترميم الاقتصادات التي دمرتها الحروب وتوفير احتياجات وتسهيلات الإنتاج لمتطلبات السلم وتشجيع تنمية هذه التسهيلات الإنتاجية في البلدان النامية.

2. ترقية التوظيف الخاص الأجنبي بمساعدة ضمانات أو مشاركات في القروض والتوظيفات الأخرى، التي يقوم بها مستثمرون خواص وحين يكون الرأسمال الخاص غير كاف تقدم تمويلات بشروط مناسبة بغية أغراض إنتاجية، من أمواله الخاصة والموارد الخاصة.

3. ترقية الاتساع المنتظم والطويل الأجل للمبادلات الدولية وحفظ توازن موازين المدفوعات مع تشجيع التوظيف الدولي لإنماء الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.

4. تنظيم القروض الممنوحة أو المضمونة بواسطة أقنية أخرى.

5. يمارس البنك عملياته مع أخذه في الحسبان تأثير التوظيف الدولي على الأوضاع التجارية في البلدان الأعضاء.

ومن المؤكد أن البنك العالمي لا يمارس مهامه في فراغ إذ يتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر أعضائه الدائمين خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية فهي تزود البنك برأسماله من خلال الأموال التي يتم جمعها من الأسواق المالية والتبرعات لوكالة التنمية الدولية وتتكون إدارة البنك التي توافق على كل قرض من ممثلين لكل دولة يكون صوت كل منهم مساويا في وزنه لمدى قوة دولته الاقتصادية[30].

يزداد دور البنك العالمي في صياغة إستراتيجيات التنمية في البلدان النامية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة للبنك ولقد لخص أحد الباحثين

طبيعة العلاقة بين الصندوق والبنك بقوله: "في الواقع تتجسد طبيعة العلاقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته، وهذا يعني أنهما ينتميان إلى ايديولوجية واحدة وأن سياساتهما تأخذ مسبقا صبغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه[31].

ويؤكد البعض أن البلدان النامية ستخضع في ظل العولمة لقرارات سياسية أكثر منها اقتصادية، تتخذها مؤسسات دولية لا تملك هذه الدول سلطة أو تأثير عليها كالبنك الدولي العالمي وصندوق النقد الدولي، تتضمن العولمة زوال التمايز بين الأسواق المحلية والعالمية وتزايد المنافسة الخارجية في أسواق الدول النامية في إطار منافسة غير متكافئة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الحكومات وعجزها عن تنظيم اقتصادها وإدارة أنظمتها المالية[32].

وكدليل على ذلك نجد الموافقة السريعة لصندوق النقد الدولي البنك العالمي لمنح قروض للدول العربية خاصة بعد الثورات العربية أي بعد سنة 2011، فنجد مثلا موافقة البنك الدولي منح قرض بقيمة 300 مليون دولار للمغرب[33] سنة 2012، كما وافق صندوق النقد الدولي سنة 2012 على منح قرض بقيمة 4.800 مليار دولار لمصر[34] والمفاوضات جارية بشأن الأردن وغيرها.

إن سياسات هذه المؤسسات غير ناجعة، وهذا بدليل ما صرح به "وليام استرلي" أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك والذي عمل في البنك الدولي لمدة 16 سنة، في قضايا التنمية، ويؤكد بأن البنك الدولي يفتقر إلى المعايير التي يمكن من خلالها معرفة درجة كفاءة استغلاله لموارده ومدى إنتاجية برامجه ومشروعاته مما يعني أن المسائلة في هذه المؤسسة الدولية ضعيفة إذا لم تكن مفقودة كليا، وذلك لأن البنك توسع في أهدافه المعلنة من بناء المشاريع الأساسية إلى تغيير السياسات إلى بناء المؤسسات ثم إلى إعادة بناء الدول المدمرة بالحروب، وهذه الأهداف سامية في رأيه إلا أن البنك الدولي لا يستطع تحقيقها فعلا لأنها تتأثر بقوى خارجة عن سيطرته الأمر الذي يحتم على البنك أن يقلص من أهدافه و يجعلها محددة وقابلة للقياس كبناء الطرق ومعالجة أعراض محددة وتوفير معارف معينة وترك القضايا الكبرى لشعوب الدول النامية وحدها لأن التنمية الفعلية لن تتم إلا على أيدي أبناء هذه المجتمعات النامية وحدهم[35].

د. المنظمة العالمية للتجارة :

استطاعت الدول القوية أن تجسد فلسفتها التي عجزت عن فرضها منذ تخليها عن ميثاق هافانا في نهاية الأربعينيات بسبب بداية الحرب الباردة بين المعسكرين، وعدم

توافر الأجواء المناسبة سواء على المستوى التطبيقي أو على المستوى النظري الفكري، وكانت المحصلة النهائية لجولة الأرغواي التي استمرت حوالي ثماني سنوات من الاتفاقات ومذكرات التفاهم والقرارات الهامة التي تحكم مسار العلاقات التجارية الدولية وتوزع مكاسب تحرير التجارة على المستوى العالمي خلال القرن الحادي والعشرين والتي صادق عليها المؤتمر الوزاري المنعقد بمراكش في أفريل 1994[36].

إن ما تمّ الاتفاق عليه في هذا المؤتمر يؤسس لآلة هائلة تشتغل على المستوى العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإنتاج اقتصاد السوق كما تمنى ذلك الاقتصادي الشهير "جون كينز" في نهاية الحرب العالمية الثانية[37].

وهو ما ترجمته لنا الأهداف المسطرة من قبل المنظمة العالمية للتجارة كالآتي[38]:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعّال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس كل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

فبحسب تطبيق اتفاق مراكش فإن المنظمة مكلفة بإنجاز برنامج طويل في اتجاه تحرير التجارة الدولية يتضمن على الخصوص: قواعد المنافسة، تحرير الصفقات العمومية والاستثمار وتهدف هذه البنود إلى تفكيك المؤسسات الوطنية القائمة على أساس قرار عمومي مثل قطاع الاتصالات الذي قررت المنظمة فتحه للمنافسات في فبراير 1997، والتنافس على الصفقات العمومية التي تمثل في الغالب ما بين 10 إلى 15% من الدخل القومي[39].

ولهذا يمكن أن نقول أن المنظمة العالمية للتجارة أصبحت سلطة مدنية من إنتاج الدول الصناعية الكبرى مهمتها عولمة وتطبيق إيديولوجية واضحة على مجموع المعمورة هي: حرية التجارة، كمقياس يعلو فوق كل الاعتبارات الاجتماعية، الثقافية، البيئية[40].

هـ المنظمات غير الحكومية:

أضحى مصطلح المنظمات غير الحكومية شائع ومتداول عند الكثير من الناس ولهذا ترى فيها الدكتورة "أماني قنديل" بأنها ذلك القطاع من المجتمع المدني القومي الذي يتسم بالفعل الإرادي الحر الطوعي، وهو منظم يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراض حولها، وهو يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف والاختلاف والتنوع ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان وببساطة فهو ظاهرة عالمية تتخطى الحدود حيث ينتظم المواطنون من خلال كل الأجناس والعقائد للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمرأة والبيئة والعدالة الاجتماعية[41].

كما يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية[42].

ويمكن أن نذكر من بين هذه المنظمات الآتي[43]:

1. المنظمات العالمية والنقابية.
2. الحركات الفلاحية.
3. الحركات النسوية والمناضلة في جميع أنحاء العالم ضد التمييز الجنسي.
4. الشعوب المحلية ومجتمعاتها التقليدية.
5. الحركات والجمعيات والأحزاب البيئية.
6. تجمع الحركات الاجتماعية الكبرى أو المنظمات غير الحكومية التي يقتصر نشاطها على قطاع معين.

تقوم المنظمات غير الحكومية بعمل ممتاز، ومن بين هذه المنظمات السلام الأخضر، أرض البشر، لجنة العفو الدولية، أطباء العالم، لجنة إكسفورد للإغاثة (أوكسفام)، حقوق الإنسان، حركة عمال الأرض، أطباء بلا حدود، العمل ضد الجوع... الخ. كل هذه المنظمات غير الحكومية تقوم بعمل ممتاز، ولكن غيرها ذات منشأ غامض ومشكوك فيه وتتصرف أحيانا بطريقة دنيئة.

وهكذا فإن عدد منها تمت تنشئتها من أكبر الشركات الرأسمالية العابرة للقارات التي تمول كل واحدة منها منظمة واحدة أو اثنين أو أكثر من المنظمات التي تكون قد أنشأتها[44].

وبخصوص علاقة هذه المنظمات غير الحكومية بالبنك العالمي فإنها مجسدة في برامج المرافقة الاجتماعية التي يضعها البنك للتخفيف من وطأة النتائج غير الإنسانية لاستثماراته في الصناعة وفي البنى التحتية ...، ويوكل إدارة هذه البرامج للمنظمات غير الحكومية ذات صدقية ... والمنظمات المختارة تحصل على 05% من قيمة الأموال المخصصة للبرنامج ... محققة بذلك دخلا ماليا جيدا...[45].

هناك طريقة أخرى للتلاعب مع بعض المنظمات (NGO) يطبقها "ولفنسون"، إذ يلجأ القسم الاجتماعي في البنك إلى مديري وكوادر بعض هذه المنظمات طالبا مشورتهم كخبراء، وبعد بعض الوقت نجد أن هؤلاء قد أصبحوا موظفين في البنك، إنهم يشترون وظيفة مربحة بواسطة تقديم ملاحظات وانتقادات منصفة ومعتدلة ضد المشاريع الاستثمارية وسياسة الخوصصة المفرطة التي يطبقها البنك...[46].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى ما تتوفر عليه العديد من المنظمات من قدرة على التواجد في الميدان والمرونة في التدخل والاحتكاك مع الواقع ولذلك ينظر إليها على أنها تجسيد لحيوية المجتمع المدني والدولي في مواجهة جمود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية، وبمعنى آخر يقول: "الكاتب جون شيرنو" أنها ذات قدرة على إعادة النظر في أشكال الهيمنة الماكرة ... لأنها ميادين تفكير، واقتراح ومبادرة"[47].

II- تعريف حقوق الإنسان وتصنيفاتها:

إذا كان المجتمع الدولي قد انتهى في هذا العصر إلى صيغة العولمة ليتعايش أعضاء المجتمع الدولي وفقا لقواعد موحدة تعمل على تحقيق التنمية وكفالة الأمن والسلام للجميع، فقد كاد الأمل أن يتحقق بصيغة ديمقراطية وإنسانية تقوم على مبادئ احترام حقوق الدول واحترام تعهداتها...، واحترام حقوق الإنسان من أجل الإنسانية جمعاء فلا يمكن بغير احترام القيم العالمية لحقوق الإنسان أن تنجح العولمة لأنها وحدها مجرد صيغة لحماية المصالح التي تصاغ تحت تأثير الأقوياء داخل المجتمع الدولي[48]، وهو ما يجعلها عرضة للتأثير على الدول النامية والضعيفة مما ينعكس سلبا على حقوق الإنسان داخل هذه الدول.

سنحاول أن نتعرف على مفهوم حقوق الإنسان في الفكرين الإسلامي والوضعي ثم نتناول تصنيف حقوق الإنسان:

1. تعريف حقوق الإنسان:

أ. حقوق الإنسان في الإسلام:

إن المعنى الإسلامي لحقوق الإنسان يختلف عن الفهم اليهودي والمسيحي بل وحتى الفهم الوارد في المواثيق الدولية لأنه فهم رباني موحي به في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلا من العزيز الحميد ولعل أوجه الاختلاف كثيرة ولكن يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال[49]:

- إن مفهوم الإسلام لحقوق الإنسان شامل وكلي بمعنى موجه لكل البشر ويتناول كل مناحي الحياة.
- إنه مفهوم رباني غير قابل للنقص أو الزيادة.
- إنه مفهوم عالمي وليس قاري أو إقليمي أو وطني.

إن هذه العالمية هي التي استعصى على الغرب فهمها أو تبنيها ممّا جعلهم يعتقدون بأنهم المبدعين في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وأنهم بالتالي محقون في فرضها على الآخرين بالقدر الذي يرونه ومقابل شروط يفرضونها[50].

ب. معنى حقوق الإنسان في الفكر الوضعي:

إنها تعني المجموع المتناسق من المبادئ القانونية الأساسية المطبقة في جميع أنحاء العالم "أو" مجموع الحقوق الأساسية الواردة في الشرع الوطنية أو الدولية لحقوق الإنسان والتي تضمنتها دساتير وقوانين الدول "أو" هي مجموع القواعد والمبادئ القانونية التي تكفل لجميع الأفراد والشعوب التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية وتهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق رفاهيتهم[51].

هذا التعريف الذي يقدمه الأستاذ "ايفد ماديو" يعتبره العميد "كوليا" هو التعريف المرجح للأسباب التالية[52]:

1. إنه التعريف الذي يضمن البعد الازدواجي لحقوق الإنسان (البعد الوطني-الدولي).

2. إنه يأخذ بعين الاعتبار الوضع الحضاري أي وضع الحقوق الأساسية في سياق تاريخي اجتماعي.

3. يجذب الانتباه بخصوص القيود التي تواجه بالضرورة حقوق الأفراد في مواجهة مطالب النظام العام.

إن التعاريف المتعددة لحقوق الإنسان كانت قد ركزت على البعد القانوني خاصة أنها ركزت على القوانين والدساتير الداخلية والخارجية لحقوق الإنسان، إذن فماذا عن باقي الأبعاد الأخرى لهذا التعريف ؟.

يمكن القول وبشكل عام أن حقوق الإنسان هي علم الكرامة الإنسانية الذي تتزاوج فيه العديد من العلوم للحفاظ على إنسانية الإنسان عبر مختلف العصور، كما هو جدير بالإشارة إلى بروز بعض الحقوق الجديدة التي قد تتميز من عصر لآخر.

لكن السؤال المثار هنا هو ما المقصود بالكرامة الإنسانية ؟

في الحقيقة من الصعب تحديد مفهوم دقيق للكرامة الإنسانية، إذ أنه لم يوجد له معنى في الأدبيات السياسية ولا في الفكر العلمي المعاصر الذي تورط في مغامرة "الوضعانية"[53].

باستثناء بعض الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، حيث نجد أطروحة دكتوراه بعنوان **"مبدأ الكرامة الإنسانية والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان"**، وتعد هذه أول أطروحة في الدراسات القانونية المعاصرة تخصص لدراسة مصطلح الكرامة الإنسانية، وهو ما يدل على أهمية المصطلح وصدارته في مجال العلوم القانونية المعاصرة، وقد ساهمت هذه الأطروحة في توضيح الطابع القانوني الجديد الذي بدأ يكتسبه هذا المصطلح وهو ما عبّر عنه الأستاذ "فريديريك سودر"، بعملية تقنين لمفهوم الكرامة الإنسانية[54].

إن علم الكرامة الإنسانية جدير بالاهتمام والدراسة خاصة بعد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الشخص الإنساني وقدره وتساوي الرجال والنساء، إن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية الفسح، ومن جهة أخرى، أكدت الأمم المتحدة على ضرورة التعاون الدولي على أساس احترام حق الشعوب باختياراتها، وأن تهنئ ظروف الاستقرار والرفاهية، وأن تشجع المساواة بلا تمييز بسبب الجنس والعنصر واللون واللغة والدين ...[55].

وعليه يمكن اعتبار الكرامة الإنسانية مصدر الحقوق كلها فهي دليل إنسانية الإنسان التي تميزه عن سائر المخلوقات، وقد اعترفت جميع النصوص القانونية الدستورية منها والدولية بالكرامة الإنسانية، وأوضحت نطاقها وضوابطها وأثرها، وعليه

تأسست الذمة المالية للإنسان التي تؤهله للتمتع بالحقوق وممارستها، أي أهلية الوجوب والأداء معا في الاصطلاح الفقهي، ثم أقرت القوانين المدنية الحديثة المختلفة هذه الأهلية، وما يترتب عليها من إقرار وجوب الشخصية القانونية[56].

كما جاء في مقدمة اتفاقيتي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966 ما يلي[57]:

حيث أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية، وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها، يشكل استنادا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة أساس الحرية والعدالة والمساواة.

2. تصنيفات حقوق الإنسان:

أجمعت أغلب المراجع بأن تصنيفات حقوق الإنسان تنقسم إلى ثلاثة أجيال كالآتي:

أ. الجيل الأول: وهي الحقوق المدنية والسياسية والتي تهدف إلى[58]:

- حماية سلامة الإنسان وأمنه، الحق في الحياة، الاعتراف بالشخصية القانونية، تحريم التعذيب.
- ضمان الحق في المساواة والحرية، وتحريم العبودية، والاسترقاق والعمل الجبري أو الإلزامي، والحق في حرية التنقل، الحق في اللجوء، حرية الزواج.
- ضمان الحق في العدالة: الحق في المحاكمة العادلة.
- ضمان الحق في حماية الأسرة والحياة الخاصة.
- الحق في حماية النشاط الفكري، حرية الفكر والوجدان والدين والحق في حرية الرأي والتفكير.
- ضمان الحق في حماية النشاط السياسي والنقابي، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، الحق في الانتخاب، والحق في المشاركة السياسية.

ب. الجيل الثاني:

وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أبرز المفكرون الاشتراكيون أهمية هذه الحقوق بحديثهم عن الديمقراطية الاقتصادية، وأكدت عليها الثورات الاشتراكية في شرق أوروبا وشرق آسيا وبعد ذلك في عدد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ومن هذه الحقوق نجد:حق التملك، الحق في الزواج، وتكوين أسرة، وحقوق العمل وفقا لأجر عادل، والتعليم والعلاج، والدخل المناسب...[59].

ج. الجيل الثالث:

يشير اصطلاح "الجيل الثالث" من حقوق الإنسان إلى مجموعة من الحقوق التي اقتضتها ضرورات الحياة المعاصرة وما تشهده من تطورات لم يكن للأفراد عهدا بها في الأزمنة القديمة، ومن أمثلة هذه الحقوق حق كل إنسان في أن يعيش في بيئة نظيفة، الحق في تداول المعلومات وعدم حجبها، الحق في مستوى معيشي مناسب، الحق في السلام والأمن، والحق في التنمية...[60].

كذلك فإن هذه الحقوق نابعة من الأخوة بين البشر وتضامنهم الحتمي فهي تترجم رؤية الحياة داخل المجموعة التي تتحقق بتضافر جهود كل المشاركين في حياة المجتمع[61].

III- الإفرازات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان :

سنعالج هذا العنصر في ثلاث جوانب أساسية أي الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

1. على الصعيد السياسي:

أفرزت العولمة سياسيا دمقرطة العالم خاصة بالنسبة لدول الجنوب، وأصبحت بذلك دول الشمال والمنظمات الدولية ذات الطابع المالي والتي تعد أحد آليات العولمة الأساسية تربط تقديم المساعدات والقروض المالية بمدى احترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الديمقراطية مثل: تهديد صندوق النقد الدولي لاندونيسيا في سبتمبر 1999 بقطع القروض إن لم يقع احترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ... كما أصبحت الانتخابات تحظى باهتمامات الأمم المتحدة سواء من خلال الإشراف أو الحضور أو المراقبة في[62]:

- ناميبيا (1989).
- نياكرغوا هايتي (1990).
- أنغولا (1992).
- كمبوديا وارتيريا (1993).
- السلفادور والموزبيق وإفريقيا الجنوبية (1994).
- كرواتيا وليبريا (1997).
- اندونيسيا وتيمور الشرقية (1999).
- أفغانستان (2009)....

كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول حيث خلفت الفائزين والخاسرين على المستوى العالمي، وفي إحدى الدراسات توصف بأنها عالم يضم "منطقة سلام" و"منطقة اضطراب" وفي الدول الصناعية الغنية قد تنتج العولمة إلى حد كبير "مجتمعا أمنيا تعدديا ضخما" و"نظاما جمهوريا متماسكا" يتمحور حول النمو الاقتصادي و"الحكم الديمقراطي والتسامح الليبرالي" إلا أن منطقة الاضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة، بينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الاقتصادي المتزايد والحركات الارتجاعية السياسية والدينية والقبلية العنيفة المضادة للعولمة، فإن النتيجة في حالات كثيرة هي المزيد من إضعاف الدولة والديمقراطية وتزايد الاضطراب والفقر[63].

إن تأثير العولمة على مجتمعاتنا تنامى من الناحية السياسية فهي إضعاف سلطة الدولة الوطنية، والسعي لفرض نظام أو نموذج سياسي معين على العالم، وإملاء سياسات معينة على العالم[64]، كما تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وهشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في الثقافة والسياسة والإعلام...[65].

ويمكن تلخيص أبرز مظاهر تقليص سيادة الدولة في عصر العولمة في ما يلي[66]:

1. عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين أي الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود.
2. ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحل محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
3. تقييد هامش المعركة المتاح أمام راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية، بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية.
4. تقليص مساحة القطاع العام، ونظم الرقابة الحكومية مقابل زيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
5. السماح للشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثمارات من مفاهيم وفلسفات تغاير الهوية الوطنية للدولة.
6. تزايد وانتشار حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أو الصغيرة، وتشير الإحصائيات إلى أن 28 دولة تواجه حركات انفصالية تحمل السلاح بشكل مستمر، بينما هناك 27 دولة تعاني من حركات انفصال وعصيان تحمل السلاح أحيانا،

بينما تشهد 43 دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها لا تعتمد الطرق السلمية.

7. انتشار القيم والأفكار الليبرالية التحررية المختلفة تماما عن قيمنا وأخلاقنا وعقيدتنا الإسلامية

8. تزايد دور جماعات الضغط العالمية، كالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحرية الصحافة والرأي في التأثير على صناع القرار في الكثير من الدول بما يخدم أهدافها ومصالح الدول الكبرى التي ترعاها.

9. فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء وتحول دورها إلى مجرد أداة لحفظ الأمن، وتقديم الخدمات العامة بأقل التكاليف بالنسبة لأصحاب رأس المال.

ومما سبق ذكره وما يمكن استخلاصه في هذا العنصر أنه وبالرغم من عولمة الديمقراطية التي تعد حجر الأساس بالنسبة لحقوق الإنسان، والتي تعد من بين إيجابيات العولمة إلا أن المساس بسيادة الدول يناقض المبدأ المتعلق بحق الانعتاق والتحرر من الاستعمار والهيمنة الأجنبية، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث تنص الفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة 1514(xv) والمؤرخ في 1960/12/14 على أن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية تعزيز السلم والتعاون الدوليين[67].

كما يناقض هذا الطرح المتعلق بدمقرطة العالم والمساس بالسيادة ما نصت عليه أحكام المادة (01) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والتي تنص: على أنه لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي الثقافي[68].

2. على الصعيد الاقتصادي :

يمكن تقديم أهم الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان في الجانب الاقتصادي فيما يلي[69]:

1. التوزيع غير العادل لثمار العولمة ما بين الدول النامية والمتقدمة، ففي حين تحملت الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحصد نظير ذلك سوى القليل، وذلك عكس الدول المتقدمة التي تبدو أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية.

2. العولمة لعبت دورا هاما في الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في آسيا عام 1997 والتي مازالت تعاني منها الدول الآسيوية حتى الآن وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية.

3. العولمة تجعل الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى، لم يتجاوز نشاطها الحدود ليطال العالم بأسره، وأن هذه الشركات والقائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا 20% من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون وهم نحو 80% إلى المزيد من الفقر.

4. العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين أن 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة وإعادة الهيكلة وحدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل وبالتالي فإن نسبة 20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك، وستكفي هذه النسبة لإنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاج إليها شعوب العالم.

5. العولمة وما تؤدي إليه من حرية التجارة وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، ويتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص، وترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية مهمة.

6. العولمة تعمل على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الكبرى ومنتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية وأسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي للدول النامية بالسلب.

7. زيادة الاختلال في توزيع الدخل داخل كل الأسواق المتقدمة والنامية، ونظرا للتغيرات التقنية التي تحابي العمال المهرة على حساب غير المهرة، وبالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الداخلية.

8. زيادة الجرائم الاقتصادية نتيجة اتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، ومثال ذلك الاتفاقيات الاحتكارية لشركات النقل وصناعات المواد الكيميائية والمتاجرة بحقوق الأفلام، والبث التلفزيوني، والمضاربات في الأسهم.

9. تؤدي العولمة إلى أن تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي، وخاصة في المجال النقدي، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة وبنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز فإن هذا يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم للاستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز...

10. العولمة تقوم على الاستخدام القهري للطبيعة، ونهب الموارد الطبيعية وهذا ما نشهده من اختلال بيئي ومن تلوث على مستوى الطبيعة والمناخ، وترفض الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كدولة مهيمنة أن تعمل للحد منه، لأنه ضد مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول "كيوتو" للحد من تلوث المناخ في أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية في جنوى في مارس 2001، علما بأن كل الدلائل تؤكد على أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ عام 2020 ضعف الاستهلاك الحاضر، وبالتالي سترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45-90% وهو مساس بالحقوق البيئية للإنسان.

11. تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، وذلك من خلال ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق... وكسب المزيد من العملاء لهذه الشركات عن طريق خفض أسعارها والبيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق للإنفراد بالمستهلك فيما بعد وفرض أسعارا احتكارية عليه، وكذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح تداوله في أيدي فئة قليلة من عمالقة الاقتصاد والشركات العابرة للقارات.

12. هروب الأموال وغسيل أموال المافيا بشكل منظم مما يؤدي إلى نضوب أموال الدولة بفعل الاقتصاد العابر للحدود والتنافس إلى دفع أدنى الضرائب والحصول على التبرعات والمساعدات والديون الميسرة بمختلف الصيغ والأسماء.

وفي الأخير أن ما جاءت به العولمة كان يناقض تماما ما نصت عليه أحكام المادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقول: بأنه لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية، وفي أن تحقق بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته[70].

3. على الصعيد الاجتماعي :

تكشف الآثار السلبية للعولمة عن العيب الجوهري للنموذج الحالي للعولمة، ألا وهو عدم إدراج البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي في منظومة متكاملة لتحقيق

التنمية المتوازنة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ولا نبالغ كثيرا إذا قلنا أن العولمة ذات البعد الاقتصادي بمفرده قد أدت إلى تقديم ملايين من البشر قربانا على محراب الربح والفائدة والمنفعة[71].

فالعولمة كنموذج يغيب عنه البعد الاجتماعي هي عولمة غير عادلة فكأي نظام تكون عدالته أساس مشروعيته ... فلقد أدى هذا النموذج إلى إحداث تناقض واضح في المسارات والنتائج بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، طالما أن جوهر التنمية الاقتصادية في تجارب عالمنا المعاصر هو منطق اقتصاد السوق وتحرير التجارة، مما أدى بالضرورة إلى إطلاق قوى السوق وسيادة مبدأ البقاء للأصلح في ضوء حرية المنافسة وتقليص دور الدولة، أما جوهر التنمية الاجتماعية فهو التكافل والتضامن وحماية الطبقات الأضعف في المجتمع[72].

ومن الإقرارات السلبية للعولمة نجد البطالة الناجمة عن التطور التكنولوجي ـ العلمي الذي من خلاله سيتم تسريح جيش من العمال بسبب استخدام التقنيات الحديثة العالية المستوى حيث سيكونون عبئا ثقيلا على المجتمعات الرأسمالية (حيث أن أكثر من 40 مليون إنسان من أصل 23 بلدا من بلدان 'OECD' يبحثون عن عمل ولم يجدوه) التي ستعاني جراء ذلك من ضعف المستوى المعيشي وانخفاض الدخل يسبب لهم ولعوائلهم تدني في المستوى الصحي والتعليمي، وسينعكس ذلك على الواقع الاجتماعي بشكل عام، بحيث سنرى أن في شوارع أوروبا عددا كبيرا جدا من البشر يبحثون عن عمل وحتى من الممكن أن نرى أناسا يتسولون أو يقومون بأعمال لا تليق بالإنسان المتحضر ... وهذا سوف يزيد من الفروقات الطبقية في المجتمعات في دول الشمال وكذلك في دول الجنوب مما سيزيد في الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد، وبين دول الشمال ودول الجنوب أيضا، وهذا مأزق خطير ستعاني منه العولمة[73].

تشير تقارير المنظمة العالمية للصحة أيضا لسنة 2003 إلى أن ثلث شعوب العالم غير قادر على توفير الأدوية الضرورية لمعالجة أمراضه[74]، وهكذا أصبحنا نرى كيف انحسرت أمراض تقليدية لتحل محلها في عالمنا المعاصر الصناعي المفتوح أمراضا مستجدة أو جديدة بالكامل بفعل تعاطي الإنسان بأمور بيئته بخفة غير مسبوقة، ولهذه المظاهر من الأخطار الصحية علاقة سببية بممارسات العولمة الاقتصادية الضاغطة في سبيل الربح العاجل[75]، ومن بين هذه الأمراض الجديدة نجد[76]:

- مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز).
- الحمى الرئوية.

- الالتهابات الكبدية (C-B).
- الالتهابات الدماغية.

إن كل ما تم الإشارة إليه يتناقض تماما مع ما أشار إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة في مادتيه 23ـ25 والتي تشير كل منهما إلى ما يلي (23)[77]:

- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط مرضية عادلة، كما أن له الحق في الحماية من البطالة.
- لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر مساو للعمل.
- لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

وعن المادة (25) فقد أشارت إلى[78]:

- أنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويضم ذلك التغذية، والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة....

وكخلاصة لكل ما سبق ذكره يمكن القول أن ما تم تناوله من انعكاسات سلبية للعولمة على حقوق الإنسان لا يجسّد كل ما تعاني منه البشرية من مضار، لكن يمكن اعتبارها محاولة للفت النظر والإشارة إلى أن ما أفرزته العولمة من سلبيات تعدى بكثير إيجابياتها.

الخـــاتمـــة:

ستكون الخاتمة في شكل توصيات كالآتي:

1. لابد من الاستفادة من عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة للدول التي مازالت لم تعط أهمية كبيرة لهما (الديمقراطية، وحقوق الإنسان)، ولكن وفق خصوصيات هذه الدول.
2. أن تعمل الدول على إنشاء وتكوين مجتمعات المعرفة.
3. يجب أن تتوفر قيادات الدول على إرادة سياسية حقيقية لمجابهة آثار العولمة السلبية بشتى الطرق، وهذا لن يكون إلا بالتحسين المستمر لأوضاع الشعوب وغرس روح الإخاء والاحترام المتبادل بين الحكام والمحكومين وجعل العدالة والتداول على السلطة منهاجا في الحياة.
4. تسريع وتيرة الاندماج والتكامل الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول العربية والمغاربية على وجه الخصوص.

5. الحدّ من التوسع الكبير للشركات المتعددة الجنسيات.

6. تشجيع الصناعات المحلية الوطنية، ونشر وتشجيع ثقافة استهلاك المنتوج الوطني.

7. العمل على التكيف مع الاقتصاد العالمي، وبحذر شديد، وهذا على غرار ما تقوم به بعض الدول الناجحة في ذلك كالصين وتركيا وغيرهما ...

8. الحرص على إعادة النظر في الأمم المتحدة من طرف المجتمع الدولي أي إعادة هيكلتها بما يتماشى والتطورات الدولية الراهنة.

9. إصلاح القانون الدولي لكي تكون له آليات تضمن أكثر حماية لحقوق الإنسان من أي خطر.

10. العمل على أخلقة وأنسنة العولمة من خلال التفاوض بين دول الشمال والجنوب والوصول إلى نتائج ترضي الطرفين.

الهوامـــش :

1) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، ط02، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص08 (بتصرف).

2) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، الأردن- عالم الكتب الحديث، 2010، ص278، (بتصرف).

3) فريدة حموم، "تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة"، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، 2011، ص255.

4) نعيم إبراهيم الظاهر، المرجع نفسه، ص80.

5) جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، الجزائر، دار العلوم، للنشر والتوزيع، 2010، ص46.

6) المرجع نفسه، ص49-50.

7) قاسم حجاج، العالمية والعولمة، الجزائر، نشر جمعية التراث بغرداية، 2003، ص289=291 (بتصرف).

8) جمال سالمي، المرجع السابق، ص41.

9) نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط01، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص397-398، (بتصرف).

10) مبروك غضبان، "التصادم بين العولمة والسيادة حقوق الإنسان –نموذجا-"، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، المركز الجامعي الوادي، العدد07، 2009، ص61.

11) قاسم حجاج، المرجع نفسه، ص298-299، (بتصرف).

12) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2010، ص33-34.

13) فريدة حموم، المرجع نفسه، ص256.

14) عمار جفال، "قوى مؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، الجزائر، العدد 01، 2002، ص163=171 (بتصرف).

15) المرجع نفسه، ص163.

16) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، المرجع السابق، ص276.

17) جان زيغلر، سادة العالم الجدد، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص137- 138.

18) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، ط03، تونس، 2010، ص396.

19) الموقع: www.word net/vb/SHOWthread.php?t=656

20) عبد الكريم الوريكات، "العولمة والتفاعل الحضاري"، مجلة الصراط، الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، العدد 06، 2002، ص156.

21) عمار جفال، المرجع السابق، ص167.

22) ماري فرانس ليرتيو، الصندوق النقد الدولي، وبلدان العالم الثالث، (ترجمة: د/ هاشم متولي)، ط01، دمشق، 1993، ص125.

23) صالح صالحي، "إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد01، 1999، ص15.

24) نجيروودز، الاقتصاد السياسي للعولمة، (ترجمة: أحمد محمود)، ط01، القاهرة، 2003، ص266 (بتصرف).

25) صالح صالحي، المرجع نفسه، ص13-14.

26) صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، المرجع السابق، ص110.

27) Principes et Opérations groupe de la Banque Mondiale, Paris, 1974, P28.

28) الموقع: (الجزيرة. نت) www.aljazeera.net

29) السعيد خويلدي، مجموعة البنك العالمي وآلياتها في مجال التنمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد الحقوق، 1998، ص25-26.

30) المرجع نفسه، ص13.

31) صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسية اقتصادية، مرجع سابق، ص111.

32) فريدة حموم، المرجع السابق، ص259.

33) الموقع: www.menara.ma/ar/2012/07/28.

34) الموقع: hapad.info/forums/index.php?showtopic.

35) يوسف خليفة اليوسف "هل البنك الدولي عون للضعفاء أم أداة للأقوياء" الموقع:

.www.darussalam.ae/print.asp

36) صالح صالحي، "دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، العدد02، 2000، ص99.

37) عمار جفال، المرجع السابق، ص167– 168.

38) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، ط2، مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص19.

39) عمار جفال، المرجع السابق، ص168.

40) المرجع نفسه، ص168.

41) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مصر، الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص18-19، (بتصرف).

42) حامد نور الدين، "العولمة والمنظمات غير الحكومية"، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، المركز الجامعي الوادي، العدد 04، 2007، ص132.

43) جان زيلغر، المرجع نفسه، ص236=238 (بتصرف).

44) المرجع السابق، ص166.

45) المرجع نفسه، ص166.

46) المرجع نفسه، ص167.

47) عمار جفال، المرجع السابق، ص171.

48) أحمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط02، مصر، دار الشروق، 2005، ص11.

49) غضبان مبروك، المرجع نفسه، ص82.

50) المرجع نفسه، ص82.

51) المرجع السابق، ص75-76.

52) المرجع السابق، ص76.

53) أحمد خروع، حقوق الإنسان قانون الحداثة والكرامة الإنسانية، سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة، 2001/ 2002 الجزائر، كلية الحقوق، ص66.

54) المرجع نفسه، ص68.

55) عبد العزيز العشاوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، ط01، الجزائر، دار الخلدونية، 2009، ص58 (بتصرف).

56) وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، ط01، دمشق، بيروت، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، 2000، ص15-16.

57) المرجع نفسه، ص16.

58) عبد الباسط بن حسن، "تصنيف حقوق الإنسان"، دورة عنبتاوي الثالثة عشرة، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2003، ص78-79.

59) عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان، الجزائر، دار هومة، 2002، ص19.

60) أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، ط02، مصر، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص144.

61) عبد الباسط بن حسن، المرجع نفسه، ص79 (بتصرف).

62) عبد المجيد العبدلي، المرجع السابق، ص633.

63) نجيروودز، المرجع نفسه، ص16.

64) عبد الرشيد عبد الحافظ، "الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها"، مجلة الشؤون العربية، مصر، الصادرة عن جامعة الدول العربية، العدد 122، 2005، ص249.

65) عبد الكريم الوريكات، المرجع نفسه، ص154.

66) المرجع السابق، ص154-155.

67) عبد المجيد العبدلي، المرجع السابق، ص630 (بتصرف).

68) الموقع: www.unicef.org/why/Files/cescr-arabidic-pdF

69) غانم عبد الله، "تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة الإحياء، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الصادرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، العدد13، 2009، ص344=346.

70) سليمان عبد الرحمان الحقيل، حقوق الإنسان في الإسلام، ط02، السعودية، 1997، ص75.

71) أحمد فتحي سرور، المرجع نفسه، ص36 (بتصرف).

72) المرجع السابق، ص36.

73) محمد طاقة، مأزق العولمة، ط1، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص54-55.

74) مصطفى قرة جولي، سموم العولمة، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2008، ص49.

75) المرجع نفسه، ص48.

76) المرجع السابق، ص46-47.

77) سليمان عبد الرحمان الحقيل، المرجع السابق، ص75.

78) المرجع نفسه، ص76.